بالتعاون مع "جي بي مورغان" ويضم بنوكاً عالمية وإقليمية وكويتية

"الوطني" يقود تحالفاً مصرفياً عالمياً لترتيب تمويل بـ 1,5 مليار دولار لصالح "كوفبيك"

صلاح الفليج

الفليج: اختيار البنك مجدداً لقيادة الكونسورتيوم يؤكد مكانته الرائدة وقدرته وخبرته الطويلة في ترتيب التمويلات الضخمة

القرض يعكس العلاقة التاريخية التي تجمع البنك والقطاع النفطي كشريك مصرفي لأكثر من 4 عقود

قاد بنك الكويت الوطني، بالتعاون مع بنك «جي بي مورغان ليميتد»، تحالفا مصرفيا (كونسورتيوم) يضم مجموعة من البنوك العالمية والإقليمية والكويتية لترتيب تمويل إضافي بقيمة 1,5 مليار دولار لصالح الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية (كوفبيك)، وذلك بعدما قررت الشركة ممارسة خيار زيادة خط الائتمان بموجب اتفاق قرضها الأصلي الحالي البالغة قيمته مليار دولار والذي كان قد تم توقيعه في شهر نوفمبر 2014.

وقام بنك الكويت الوطني و«جي بي مورغان» بتنسيق ترتيب القرض، كما قام بنك الكويت الوطني بدور وكيل للقرض. وإلى جانب بنك الكويت الوطني و«جي بي مورغان»، ضم الكونسورتيوم كلا من: بنك طوكيو - ميتسوبيشي يو أف جي المحدود، وبنك إتش إس بي سي الشرق الأوسط المحدود، وروايال بنك أوف سكوتلاند التي تولت دور الضامن والمرتب الأساسي.

كما ساهمت في التمويل مجموعة من البنوك الكويتية والإقليمية والعالمية، حيث تولى كل من البنك الأهلي المتحد، بنك أستراليا ونيوزيلاندا، بنك باركليز، بنك بي إن بي باريبا، بنك برقان، سيتي بنك، البنك التجاري الكويتي، بنك الدوحة، بنك الخليج، بنك ميزوهو، بنك ناتكسيس، بنك أبوظبي الوطني، بنك قطر الوطني، مجموعة سامبا المالية، سوسيتيه جنرال، مؤسسة سوميتومو ميتسوي المصرفية وبنك الاتحاد الوطني، دور المرتب الأساسي، فيما تولى بنك سكوتيا وبنك الكويت والبحرين وبنك البحرين الوطني دور المرتب للإقراض.

ويرفع هذا التمويل الإضافي قيمة القرض الأخير الذي قاد بنك الكويت الوطني ترتيبه بالتعاون مع جي بي مورغان لصالح شركة كوفبيك إلى 2,5 مليار دولار.

وقبلها، قام البنك خلال العام 2013 بقيادة كونسورتيوم مصرفي لترتيب قرض بقيمة مليار دولار أيضا لصالح الشركة.

وفي العام 2008، قام البنك الوطني كذلك بلعب دور أساسي في ترتيب قرض مجمع لصالح الشركة بقيمة 320 مليون دولار أميركي ولأجل 5 سنوات.

شريك مصرفي

وقال الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني في الكويت صلاح الفليج إن بنك الكويت الوطني هو الشريك المصرفي الأول للقطاع النفطي، وإن مكانته ودوره التاريخي في قيادة تحالفات الصفقات المليارية وتمويل المشاريع الضخمة يضعه في موقع طليعي دائما ليكون الخيار الأول لكبرى الشركات المحلية والإقليمية والشريك الرئيسي في خططها التوسعية.

وأضاف الفليج أن اختيار بنك الكويت الوطني مجددا لغرض ترتيب تمويل لصالح شركة كوفبيك هو بمنزلة تأكيد جديد على المكانة الرائدة والسمعة الممتازة التي يتمتع بها بين كبرى المؤسسات والبنوك العالمية، وقدرته وخبرته الطويلة في ترتيب القروض والتمويلات الضخمة. وأكد الفليج عمق العلاقة التي تجمع بنك الكويت الوطني مع شركة كوفبيك، والتي تأتي امتدادا للشراكة بينه وبين شركات القطاع النفطي في الكويت، وتؤكد على دوره الريادي والتاريخي في دعم هذا القطاع منذ أكثر من 4 عقود كشريك مصرفي أول لمؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة، وكمساهم رئيسي في خططها التطويرية والتوسعية.

ويحتفظ البنك الوطني بأعلى التصنيفات الائتمانية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا بإجماع وكالات التصنيف العالمية موديز وستاندرد أند بورز وفيتش، وذلك بفضل متانة مؤشراته المالية وجودة أصوله المرتفعة ورسملته القوية وتوفر قاعدة تمويل مستقرة، وخبرة جهازه الإداري ووضوح رؤيته الاستراتيجية، فضلا عن السمعة الممتازة التي يتميز بها. كما يحتفظ بموقعه بين أكثر 50 بنكا أمانا في العالم للمرة التاسعة على التوالي.

ولدى مجموعة بنك الكويت الوطني اليوم أكبر شبكة فروع محلية ودولية حول العالم تغطي أهم عواصم المال والأعمال الإقليمية والعالمية.

رفع الفائدة سيكون أبطأ من المتوقع

الوطني: عدم اليقين من إجراءات "المركزي الأميركي" يؤجج التقلبات في أسواق الصرف

قال تقرير بنك الكويت الوطني إن السوق لايزال يحاول أن يحدد متى سيرفع مجلس الاحتياط الفيدرالي أسعار الفائدة، وقد كان لتقرير الرواتب غير الزراعية المخيب للآمال تأثير بارز على الدولار، إذ تراجعت العوائد الأميركية، وأيدت الأسواق مرة أخرى اتخاذ مجلس الاحتياط الفيدرالي أسلوبا أكثر ليونة في تطبيع سياسته.

ومن جهة الصرف الأجنبي، بدأ الدولار الأسبوع قويا مقابل نظرائه الأساس، حيث ارتفع المؤشر إلى 98,66، ولكن سلسلة من البيانات المتضاربة الصادرة عن قطاع التصنيع والرواتب غير الزراعية خيبت التوقعات. وعزز ذلك الاعتقاد بأن مجلس الاحتياط الفيدرالي لن يرفع أسعار الفائدة في يونيو، وسيكون الرفع على الأرجح بوتيرة أبطأ من المتوقع، الأمر الذي أدى إلى تراجع الدولار، فأقفل المؤشر الأسبوع عند مستوى يقارب أدنى مستوى له في ثلاثة أسابيع هو 96,73.

وفي يوم الثلاثاء 31 مارس، أغلق اليورو أسوأ ربع سنة له منذ اعتماده كعملة أوروبية قبل 15 سنة. فقد انخفض اليورو بنسبة 11٪ مقابل الدولار في الربع الأول، ما يعكس توقعات المستثمرين بسياسات نقدية مختلفة. وتراجع اليورو بشكل كبير ليبلغ أدنى مستوى له عند 1,0717، ولكنه تلقى دعما بعد ذلك من الأرقام الاقتصادية الأميركية التي جاءت أسوأ من المتوقع، ما دفع المستثمرين إلى بيع الدولار وشراء اليورو. وفي نهاية الأسبوع، ارتفع اليورو وأغلق عند 1,0976، أي عندما يناهز أعلى مستوى له منذ ثلاثة أسابيع وهو 1,1051.

وبين التقرير أن الزيادة في الوظائف الجديدة في مارس كانت هي الأضعف منذ أكثر من سنة، وسط إشارات إلى أن الاقتصاد بدأ يتأثر سلبا بالارتفاع الحاد للدولار إلى أعلى مستوى له منذ عدة سنوات. فقد ازدادت الوظائف غير الزراعية بمقدار 126,000 في الشهر الماضي، وهي الزيادة الأضعف منذ ديسمبر 2013، وأقل بكثير من توقعات الاقتصاديين البالغة 245,000.

انخفاض حاد

وانخفض العجز في السلع والخدمات الأميركية في فبراير بشكل حاد إلى أدنى مستوى له منذ 2009. فقد قالت وزارة التجارة في الأسبوع الماضي إن العجز التجاري تقلص بنسبة 16,9٪ إلى 35,4 مليار دولار. وكانت الأسواق تتوقع تحسنا أقل يتقلص العجز فيه إلى 41,2 مليار دولار. وعكس التقلص في الميزان تراجع الواردات بمقدار 10,2 مليارات دولار والذي فاق التراجع في الصادرات البالغ 3 مليارات دولار. ولكن التقلص في الميزان التجاري الحقيقي في فبراير، إلى جانب الزيادة في الشهرين السابقين، ولدا مع ذلك معدل عجز تجاري أكبر في الربع الأول من عام 2015 مقارنة بالربع الأخير من عام 2014.

وأشار التقرير إلى أن النشاط التصنيعي الأميركي انخفض في مارس إلى أدنى مستوى له منذ سنتين تقريبا، وذلك بسبب تراجع الأرباح من الطلبات الجديدة ومستويات التوظيف الراكدة. وقال معهد توريد الإداريين إن مؤشره لنشاط المصانع الوطنية انخفض من 52,9٪ في فبراير إلى 51,5٪ في مارس. وجاءت القراءة أقل بكثير من توقعات السوق بالنسبة البالغة 52,2٪، علما بأن أي قراءة أعلى من 50٪ تشير إلى نمو في الاقتصاد. وبالتالي، يشير مؤشر مديري الشراء لشهر مارس إلى نمو للمرة السبعين على التوالي في إجمالي الاقتصاد، وإلى نمو في قطاع التصنيع للمرة السابعة والعشرين على التوالي.

الأخبار الايجابية وتوزيعات الأرباح ستحسن معنويات المستثمرين

"كامكو": ثبات الأسواق الخليجية في ظل ارتفاع ربحية الشركات

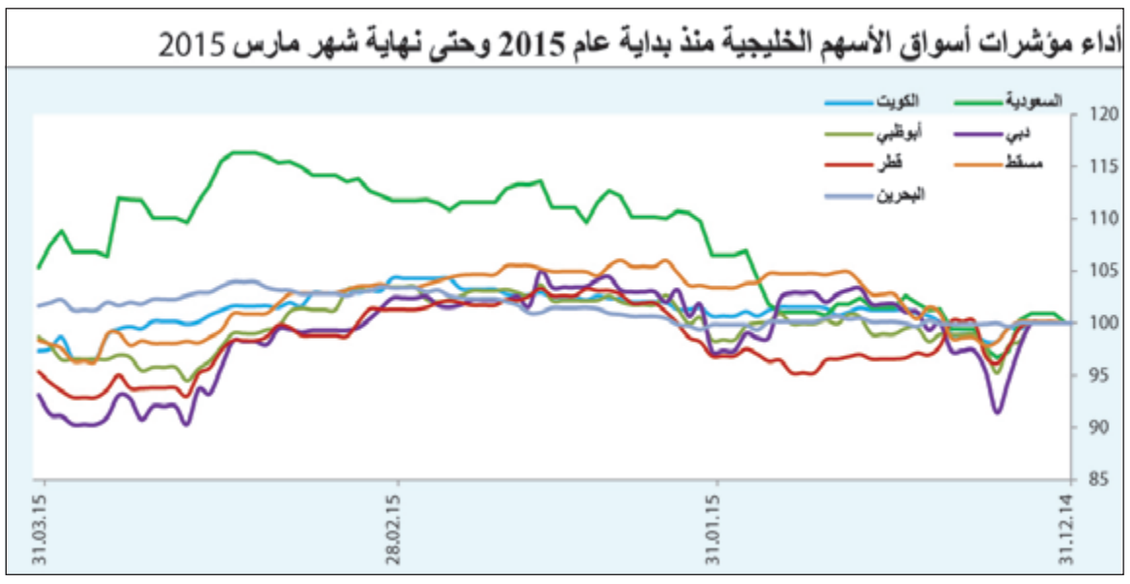

الأسواق تستعيد عافيتها عقب الانخفاضات الحادة التي أعقبت عمليات البيع الجماعي

قال تقرير صادر عن شركة كامكو للاستثمار إن حدة التقلبات في أسواق الأسهم الخليجية ازدادت خلال النصف الثاني من شهر مارس ويعود ذلك في المقام الأول إلى تجدد المخاوف بشأن أسعار النفط بالإضافة إلى الأخبار التي وردت عن الأزمة اليمنية مما أدى إلى حدوث عمليات بيع جماعية نتيجة لحالة الهلع التي انتابت المستثمرين خاصة في السوق السعودي ليهبط المؤشر العام للسوق بحوالي 5٪.

وذكر التقرير انه وعلى الرغم من أن مؤشرات أسواق الأسهم الخليجية قد استعادت عافيتها في جلسات التداول اللاحقة، فإن الانخفاض الحاد الذي شهدته في يومين قد محا المكاسب التي سجلتها جميع أسواق الأسهم في المنطقة خلال شهر فبراير والنصف الأول من شهر مارس، وفي وسط عمليات البيع الجماعي للأسهم، كان نشاط البيع مدفوعا في معظمه بالعمليات التي قام بها المستثمرون الدوليين الذين تخلصوا من أسهمهم في حالة من الهلع بينما كان المستثمرون المحليون الأكثر شراء للأسهم ذات الأداء القوي بشكل أساسي. وأسهمت عمليات الشراء التي قام بها المستثمرون المحليون في دعم أسواق الأسهم من حين إلى آخر كما أنها منعت الأسواق من مواصلة الانخفاض.

هذا وقد سجل إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في أسواق الأسهم الخليجية ارتفاعا طفيفا ليسجل 62,8 مليار دولار خلال شهر مارس الماضي بالمقارنة مع 62,1 مليار دولار خلال شهر فبراير في حين شهد إجمالي القيمة السوقية لأسواق الأسهم الخليجية تراجعا حادا بلغت نسبته 8,9٪ وأنهت جميع أسواق المنطقة تداولاتها في المنطقة الحمراء.

ونتوقع أن يبقى أداء أسواق الأسهم الخليجية ثابتا حيث إن الأخبار الإيجابية التي وردت عن ارتفاع ربحية الشركات والإعلان عن توزيعات أرباح قد قابلتها تطورات في سوق النفط حيث استمرت معنويات المستثمرين في التذبذب تماشيا مع حركة أسعار النفط.

الكويت

وذكر التقرير أن مؤشرات سوق الكويت للأوراق المالية هبطت خلال شهر مارس عقب الانخفاضات المتتالية التي سجلتها في بعض جلسات التداول خلال الشهر. فيما بقي تذبذب أسعار النفط يشكل مصدر قلق للسوق الكويتي على الرغم من التحسن الملحوظ الذي أظهرته أساسيات السوق حيث ارتفع صافي ربح الشركات بنسبة تقارب 9,1٪ خلال عام 2014 بالغا 1,7 مليار دينار في مقابل 1,6 مليار دينار خلال عام 2013.

السعودية

خسر سوق الأسهم السعودي 218 مليار ريال سعودي من قيمته السوقية خلال شهر مارس من عام 2015 الحالي، وهبط مؤشر السوق وسط عمليات بيع جماعية للأسهم نتيجة للقضايا الجيوسياسية الإقليمية إضافة إلى انخفاض أسعار النفط، على الرغم من أن التطورات السياسية قد قدمت شيئا من الدعم إلى أسعار النفط فإنها قد أثرت بشكل سلبي على معنويات المستثمرين لتزيل المكاسب المؤقتة المحققة من أسعار النفط.

الإمارات

هبط المؤشر العام لسوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 4,7٪ خلال شهر مارس، مسجلا تراجعا أقل نسبيا بالمقارنة مع التراجع الذي سجلته أسواق الأسهم الخليجية الأخرى. وسجل نشاط السوق تحسنا طفيفا نتيجة لأيام التداول الثلاثة الإضافية التي شهدها شهر مارس بالمقارنة مع عدد أيام التداول في شهر فبراير، ارتفع إجمالي قيمة الأسهم المتداولة خلال شهر مارس بنسبة 15,6٪ وبلغ 4,9 مليارات درهم إماراتي مقابل 4,3 مليارات درهم إماراتي في الشهر السابق.

قطر

تراجع مؤشر السوق القطري بنسبة 5,9٪ خلال شهر مارس شأنه شأن أسواق الأسهم الخليجية الأخرى. وتجاوز مؤشر بورصة قطر (QE20) مستوى الدعم النفسي البالغ 12000 نقطة بعد أن سجل أعلى مستوى إغلاق شهري عند 12,450,34 نقطة في بداية شهر مارس، على الرغم من أن معدل التراجع اليومي للمؤشر كان طفيفا بالمقارنة مع مستواه في غالبية أسواق الأسهم الخليجية مما أدى إلى تذبذب نشاط السوق بمعدل أقل نسبيا، استهدف المستثمرون الأسهم ذات القيمة السوقية الكبرى بصفة أساسية وهو ما يظهر جليا من التراجع الطفيف نسبيا الذي سجله المؤشر العام للسوق القطري البالغ 3,4٪ ليغلق عند مستوى 3133,60 نقطة.

البحرين

سجل مؤشر البورصة البحرينية أقل نسبة هبوط على أساس شهري بلغت 1,7٪ خلال شهر مارس بعد أن بلغ أعلى مستوى له خلال سبعة أشهر عند 1,482,22 نقطة بحلول منتصف شهر مارس. واصل مؤشر السوق التذبذب بمعدل منخفض نسبيا بالمقارنة مع أداء مؤشرات أسواق الأسهم الخليجية الأخرى ويعود ذلك بصفة أساسية إلى تراجع نشاط التداول. ومن ناحية العوائد المسجلة منذ بدية عام 2015 الحالي حتى تاريخه، كانت بورصة البحرين السوق الوحيد الذي سجل عوائد إيجابية منذ بداية العام حتى تاريخه بلغت نسبتها 1,6٪ تلاه السوق السعودي.

عمان

هبط مؤشر سوق مسقط للأوراق المالية بنسبة 4,9٪ خلال شهر مارس ليوازن بذلك المكاسب المسجلة منذ بداية عام 2015 حتى تاريخه والتي وصلت الآن إلى نسبة سلبية مقدارها 1,7٪. استمر مؤشر سوق مسقط للأوراق المالية (30) في التراجع منذ بداية شهر مارس من عام 2015 الحالي وسط تراجع طفيف في نشاط التداول. ومازالت أسعار النفط تشكل مصدر قلق للاقتصاد العماني، كما ان انخفاض أسعار النفط ما يزال يؤثر على أداء سوق الأسهم العماني. وقد وازن ذلك إلى حد ما التطورات الإيجابية المتعلقة بالإعلان عن أرباح الشركات وتوزيعات الأرباح.

"الأرجان" تنجز المرحلة الثالثة لمشروع "جيون" بالبحرين

المرحلة الثانية من مشروع «جيون» في البحرين

أعلنت الأرجان العالمية العقارية عن انتهاء تطوير المرحلة الثانية من مشروع «جيون» المتكامل في مملكة البحرين، والمطل على شارع الشيخ عيسى بن سلمان، ليكون بذلك المشروع أحد أبرز المشاريع العقارية التي تطرحها الشركة أمام المستثمرين الكويتيين الباحثين عن الفرص العقارية ذات العوائد المجدية.

وعن مراحل استكمال المشروع، يقول الرئيس التنفيذي لشركة الارجان العالمية العقارية م.خالد المشعان: «سيتم إطلاق مرحلة جديدية من مشروع جيون المتكامل، في القريب العاجل، والتي ستحتوي على ڤلل سكنية عصرية بمواصفات حديثة وبأحجام مختلفة، تفوق في مساحتها الڤلل التي تم تصميمها في السابق».